الأمم المتحدة

A/77/71

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2022
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والسبعون

البند 117 (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشـــواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 31 آذار/مارس 2022 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة وتتشرف بإبلاغكم بأن حكومة جورجيا قررت تقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025، في الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2022، خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة، في نيويورك.

ووفقا للفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 251/60، تجدون طيه التعهدات والالتزامات الطوعية لجورجيا فيما يتعلق بمساهمتها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 117 (ج) من القائمة الأولية.

* A/77/50.

190422 190422 22-05273 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 31 آذار/مارس 2022 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لجورجيا لدى الأمم المتحدة

ترشيح جورجيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - تتشرف جورجيا بتقديم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2023-2025. وشاركت جورجيا بنشاط في عمل المجلس خلال فترة ولايتها الأولى في المجلس في الفترة 2016-2018 وما انفكت تقوم بذلك منذئذ، مركزة بشكل خاص على المبادرات الرامية إلى النهوض بحقوق الفئات الأكثر ضعفا، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء والفتيات والمشردين داخليا.

أولا - الأعمال على الصعيد الدولي

التقيد بصكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

2 - جورجيا طرف في سبع اتفاقيات أساسية للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان[1] وسبعة بروتوكولات اختيارية[2]، ولديها تقليد قوي في التعاون الكامل مع جميع هيئات الأمم المتحدة. وقد وجهت جورجيا دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة وقبلت إجراءات تقديم الشكاوى الفردية فيما يتعلق بست من الاتفاقيات السبع.

3 - وتولي جورجيا أقصى قدر من الاهتمام لتنفيذ توصيات هيئات رصد حالة حقوق الإنسان، التي تُترجم بدورها إلى خطط عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان. وبغية ضمان التنفيذ الفعال للالتزامات في إطار صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وضعت جورجيا عملية إبلاغ وطنية شاملة للجميع بمشاركة نشطة من أصحاب المصلحة المعنيين، بما يشمل زيادة دور البرلمان الجورجي من خلال التدقيق في التقارير ذات الصلة، وعمل منظمات المجتمع المدني.

المساهمات في المبادرات الدولية والإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

4 - تشارك جورجيا بنشاط في تعزيز حقوق الإنسان من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية لهذه القضية. وجورجيا هي الجهة المنشئة لعدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان، إضافة

(1) صدقت جورجيا على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(2) صدقت جورجيا على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

إلى عدد من مجموعات الأصدقاء التي تتناول حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك المشردون داخليا والنساء والفتيات، أو المشارِكة في إنشائها.

5 - وجورجيا ملتزمة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة بمواءمة عملية السياسات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، واعتمدت وثيقة وطنية لأهداف التنمية المستدامة، وقدمت في تموز/يوليه 2020 الاستعراض الوطني الطوعي الثاني في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

6 - وجورجيا، بوصفها عضوا في مجلس أوروبا وطرفا في النظام الأوروبي لحقوق الإنسان، وقعت وصدقت على معظم صكوك حقوق الإنسان الإقليمية ذات الصلة وهي تشارك بنشاط في العمليات المؤدية إلى وضع جدول الأعمال الإقليمي لحقوق الإنسان.

7 - وقد تمثلت إحدى أولويات رئاسة جورجيا لمجلس أوروبا في عام 2020 في تعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان وحماية البيئة. وتواصل جورجيا جهودها في هذا الصدد.

8 - وجورجيا ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالبعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتعاون جورجيا بنشاط مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومفوضية شؤون الأقليات القومية، ومكتب ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بحرية وسائط الإعلام. وتشارك جورجيا بنشاط في الأعمال التحضيرية للاجتماع السنوي لتنفيذ البعد الإنساني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا واجتماع لجنة البعد الإنساني.

ثانيا - الأعمال على الصعيد الوطني

9 - تعتمد جورجيا نظاما متقدما متعدد الطبقات لحماية حقوق الإنسان. ومكتب المحامي العام هو هيئة معتمدة تمتثل امتثالا تاما لمبادئ باريس. ويعمل مجلس حقوق الإنسان المشترك بين الوكالات التابع لرئيس الوزراء بوصفه الآلية الوطنية لأعمال التنسيق والرصد والتقييم والإبلاغ الفعالة. وإدارة حماية حقوق الإنسان ورصد نوعية التحقيق في مجال حقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية في جورجيا هي آلية أنشئت حديثا مكلفة بكفالة الاستجابة السريعة ونوعية التحقيقات في الجرائم التي تدخل في نطاق ولايتها وحماية حقوق الإنسان أثناء عملية إقامة العدل.

الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتان المتعلقتان بحقوق الإنسان

10 - تُدمَج السياسة الوطنية على نحو جيد في الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان وخطط العمل ذات الصلة.

11 - وقد أعد الفريق العامل المعني بالتنسيق المشترك بين الوكالات الاستراتيجية الوطنية الثانية لحقوق الإنسان (2022-2030) بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية.

12 - وتحدد خطط العمل الالتزامات المفصلة للسلطات الجورجية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. وتُقدَّم بانتظام معلومات مستكملة عن تنفيذ خطط العمل إلى منظمات المجتمع المدني وكذلك تقاريرٌ سنوية عن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان إلى البرلمان.

المساواة بين الجنسين

13 - تواصل جورجيا تعزيز آلياتها المؤسسية الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين من خلال ثلاث هيئات رئيسية هي: اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة والعنف العائلي على المستوى التنفيذي برئاسة مستشار رئيس الوزراء المعني بحقوق الإنسان، ومجلس المساواة بين الجنسين التابع لبرلمان جورجيا، وإدارة المساواة بين الجنسين التابعة لمكتب المحامي العام.

العنف ضد المرأة والعنف العائلي

14 - منذ عام 2017، ونتيجة للتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف العائلي ومكافحتهما (اتفاقية اسطنبول)، عززت جورجيا بشكل كبير استجابتها للعنف ضد المرأة والعنف العائلي وعززت حماية الناجين من العنف عن طريق تنفيذ قوانين وسياسات وبرامج خاصة. ولا تزال جورجيا ملتزمة التزاما كاملا بمواصلة تعزيز عملية تنفيذ اتفاقية اسطنبول.

حقوق المشردين داخليا

15 - تواصل حكومة جورجيا توفير آليات فعالة لتلبية الاحتياجات المحددة عن طريق تنفيذ مختلف حلول الإسكان الدائم وبرامج سبل العيش في إطار خطة العمل لتنفيذ استراتيجية الدولة المتعلقة بالمشردين داخليا، والقانون المتعلق بالمشردين داخليا من الأراضي المحتلة في جورجيا.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

16 - اتخذت جورجيا، بوصفها دولة طرفا في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، خطوات هامة نحو مواءمة التشريعات الجورجية مع مبادئ الاتفاقية. وتحقيقا لهذه الغاية، اعتمد برلمان جورجيا قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2020.

17 - وتمشيا مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدّقت في عام 2014، أنشأت حكومة جورجيا لجنة التنسيق المشتركة بين الوكالات لتنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب القرار رقم 551 المؤرخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

18 - وصدق برلمان جورجيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2021. وبالتصديق على البروتوكول، تعترف جورجيا باختصاص اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، في أن تتلقى، في إطار ولايتها، إخطارات من أفراد أو مجموعات من الأشخاص، أو أشخاص يتصرفون بالنيابة عنهم، بأنهم ضحايا انتهاك من جانب الدولة، وأن تنظر فيها.

19 - وستركز الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2022-2030 أيضا على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

نظم السجون والإفراج المشروط

20 - منذ عام 2012، يمثل إصلاح نظم السجون والإفراج المشروط الجورجية المعلم الرئيسي وقصة نجاح لجورجيا. وهذا ما تؤكده مختلف آليات الرصد الدولية (مثل اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب والمعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة). وتجرى إصلاحات من أجل تشكيل نظم تتسم بحسن الأداء والشفافية وتستند إلى مفاهيم التنفيذ الفعال للعقوبات، وحماية حقوق السجناء وكرامتهم، وتشجيع عودتهم إلى المجتمع. ومن بين الأولويات الأخرى، يسعى الإصلاح جاهدا إلى منع معاودة الإجرام في المستقبل، ودعم إعادة التكيف الاجتماعي وإعادة التأهيل للسجناء ومن ثم توفير المسارات المؤدية إلى مجتمع أكثر أمنا.

الحوكمة الرشيدة والديمقراطية

21 - في عام 2019، استحدثت حكومة جورجيا نظاما مستكملا لوضع السياسات وتنسيقها عن طريق اعتماد الأمر الحكومي رقم 629. وتكفل التغييرات أن تكون السياسات الحكومية الوطنية والقطاعية مرتكزة على الأدلة وموجهة نحو تحقيق النتائج وأن تصاغ بمراعاة نهج قائم على حقوق الإنسان.

22 - وتتطلب التغييرات المذكورة أعلاه الآن من جميع كيانات الدولة إجراء عملية مشاورة عامة حسب الأصول قبل تقديم أي وثيقة من وثائق السياسة العامة إلى الحكومة للموافقة عليها، مما يضفي الطابع المؤسسي على المشاورات العامة ويلزم كيانات الدولة بتقديم تعليقات ومبررات مناسبة لأصحاب المصلحة المعنيين.

23 - وعلى الصعيد الدولي، تظل جورجيا عضوا نشطا في الشراكة من أجل حكومات منفتحة ومجتمع الديمقراطيات، حيث تشارك في الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الشفافة والتشاركية والشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة.

مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وحقوق الإنسان

24 - خلال الأزمة، كان سكان جورجيا يستطيعون الوصول إلى معلومات منتظمة وموثوقة بشأن الجائحة بست لغات - الجورجية والأبخازية والأوسيتية والإنكليزية والأرمنية والأذربيجانية. واستخدم نظام رسائل نصية لإطلاع السكان على المعلومات البالغة الأهمية المتعلقة بكوفيد-19، وقد جرى ذلك أيضا بلغات الأقليات الإثنية. ودعمت خطة الحكومة لمكافحة الأزمة مختلف الفئات الضعيفة في المجتمع عن طريق تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لتخفيف تأثير عواقب الجائحة.

25 - وأولت حكومة جورجيا اهتماما كبيرا للحد من مخاطر وآثار العنف ضد المرأة والعنف العائلي. وطوال فترة الجائحة، دأبت الدولة على تقديم مجموعة كاملة من الخدمات المجانية لضحايا العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

ثالثا - التزامات جورجيا بوصفها مرشحة لعضوية مجلس حقوق الإنسان

26 - إن جورجيا، إذ تدرك تماما المسؤوليات المرتبطة بعضوية المجلس، تتعهد بما يلي:

(أ) مواصلة التعاون الكامل مع المجلس وفقا للقرار 251/60 والمساهمة في التنفيذ الشامل لولاية المجلس؛

(ب) مواصلة المساهمة في زيادة تعزيز كفاءة المجلس وأدائه وتحسين أساليب عمله؛

(ج) مواصلة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المجلس على مكافحة التمييز وتعزيز حقوق أضعف الفئات، مع التركيز بوجه خاص على الأقليات، والمشردين داخليا، والأشخاص ذوي الإعاقة والمتضررين من النزاعات؛

(د) دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة المجلس على تعزيز وضمان التمتع الكامل بحقوق النساء والفتيات وحمايتهن من العنف، بما في ذلك في الحالات الإنسانية، وتعزيز العمل في مجال المساواة بين الجنسين؛

(هـ) مواصلة دعم المبادرات التي تعزز قدرة المجلس على حماية حقوق الطفل وتعزيزها؛

(و) دعم المبادرات الرامية إلى زيادة قدرة المجلس على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز بوجه خاص على المبدأ الدولي المتمثل في "لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا" عن طريق تعزيز المشاركة الشعبية في وضع السياسات على المستوى الرفيع؛

(ز) تأييد عالمية الاستعراض الدوري الشامل والانخراط في عملية الاستعراض من خلال المشاركة البناءة في الحوارات التفاعلية، إضافة إلى تعزيز المشاركة الأوسع نطاقا للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية وممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك تعزيز دور البرلمانات في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل؛

(ح) مواصلة ممارسة تقديم التبرعات المالية الطوعية إلى مختلف الهيئات المعنية بحقوق الإنسان والعمل الإنساني بالأمم المتحدة، بما في ذلك المساهمات المقدمة لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال المجلس؛

(ط) زيادة الأنشطة الرامية إلى تبادل أفضل الممارسات والخبرات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتنفيذ إصلاحات محتفى بها على الصعيد الدولي في مجالات الديمقراطية المؤسسية، وسيادة القانون، والحوكمة الرشيدة، وتقديم الخدمات العامة المرتكز على الأدلة، تخدم هدف التنفيذ الفعال لحقوق الإنسان؛

(ي) بوصفها عضوا في مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، مواصلة التوعية بأهمية الآليات الوطنية للتنفيذ الفعال والشامل والمنسق، والإبلاغ بشأن التوصيات المقدمة من النظام الدولي لحقوق الإنسان ومتابعتها، وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل بناء آليات وطنية فعالة؛

(ك) العمل عن كثب مع جميع المنظمات غير الحكومية المهتمة، ولا سيما منظمات المجتمع المدني الشعبية، لزيادة تمثيلها ومشاركتها في المحافل الدولية لحقوق الإنسان؛

(ل) تشجيع تعميم مراعاة البعد البيئي في حقوق الإنسان واتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء حماية البيئة، وتعزيز الوعي بالتحديات البيئية والتمتع بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛

(م) مواصلة المساهمة في التعاون الدولي لتسخير إمكانيات التكنولوجيات الجديدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتخفيف من المخاطر الممكَّنة تكنولوجياً التي تهدد حقوق الإنسان والديمقراطية؛

(ن) من بين الأولويات الأخرى، مواصلة تطوير نظم السجون والإفراج المشروط نحو تحقيق أعلى معايير حقوق الإنسان والأمن.